الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/54/772
S/2000/163
1 March 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البندان ٤٣ و ١٦٠ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠ الموجهة إليكم من رئيس وزراء لبنان (A/54/759-S/2000/135، المرفق)، والرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، الموجهة إليكم من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (A/54/689-S/1999/1272).

ولا ترمي هاتان الرسالتان سوى إلى طمس حقيقة أن استمرار العنف في جنوب لبنان يأتي كنتيجة مباشرة لسياسات حكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية في دعم وتشجيع الإرهاب من جانب حزب الله وتنظيمات أخرى، بينما ترفضان السبل المتاحة لحل الصراع.

ويجدر بالذكر أن إسرائيل قد وجهت مرارا وتكرارا الدعوة إلى لبنان للتفاوض على حل للصراع، من شأنه أن يعيد السلام والأمن لحدودنا المشتركة وكان سيحول دون وقوع هذه الخسائر المفجعة في الأرواح في المنطقة. وبدلا من ذلك، اختار لبنان، مع الجمهورية العربية السورية، بالسماح باستمرار الصراع وارتفاع الخسائر البشرية. وبناء على ذلك، فإن إدامة العنف هي من صنعهما.

وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل لبنان والجمهورية العربية السورية دعم حملة إرهابية موجهة ضد عملية السلام وضد وجود دولة مجاورة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. ويعلن حزب الله، الذي تبناه لبنان بوصفه "المقاومة الوطنية اللبنانية" (انظر الرسالة المؤرخة ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩ الموجهة إليكم من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (A/53/878-S/1999/333)، أن "مقاومته" موجهة ضد عملية السلام برمتها وضد إسرائيل نفسها، وليس مجرد أنشطتها المزعومة في لبنان: "ويُنظر إلى

الصراع مع إسرائيل بوصفه أحد الشواغل الرئيسية. ولا يقتصر هذا على وجود قوات الدفاع الإسرائيلية في لبنان. بل إن التدمير الكامل لدولة إسرائيل وإقامة حكم إسلامي في القدس هو هدف معلن" (برنامج حزب الله، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥). وبالفعل فلحزب الله سجل حافل بأخذ الرهائن والهجمات الموجهة ضد المدنيين، بما في ذلك البعثات الدبلوماسية، في لبنان والخارج.

وقد لجأ حزب الله، في حملته ضد إسرائيل، إلى التحايل لاستخدام المناطق المدنية كدرع بشري لنشاطه الإرهابي، وذهب إلى حد شن الهجمات عمدا من أماكن مأهولة بالسكان. ويشكل هذا انتهاكا تاما للأعراف الدولية، والمبادئ الإنسانية، واتفاقات تفاهم نيسان/أبريل ١٩٩٦. بل وتتضعضع سيادة لبنان ككل حينما توزع القوات السورية وتنشط داخل حدوده، باستخدام حزب الله كوكيل لها، ومن ثم إدامة أمد صراع يخرب فرص إحلال السلام في المنطقة. وفي الواقع تشكل أعمال حزب الله هجوما مباشرا على عملية السلام الحالية، حيث أن أهداف حزب الله تتعارض تعارضا مطلقا مع أي عملية سلام، كما يعلن برنامج حزب الله.

"إن فرضيتنا الأساسية في كفاحنا ضد إسرائيل تفيد بأن الكيان الصهيوني عدواني منذ نشأته، ويقوم على أراض اغتصبت من مالكيها، على حساب حقوق الشعب المسلم. وبناء على ذلك لن ينتهي كفاحنا إلا بعد إزالة هذا الكيان. ونحن لا نعترف بأي معاهدة معه، ولا أي اتفاق لوقف إطلاق النار، ولا أي اتفاقات سلام، كل على حدة أو مجتمعة على السواء. ونشجب بقوة جميع خطط التفاوض مع إسرائيل، ونعتبر جميع من يتفاوضون معها كأعداء..." (برنامج حزب الله، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥). وقد ردد الشيخ حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، هذه السياسة في الأسابيع الأخيرة، حيث ذكر أنه: "لا يوجد أي حل للصراع في هذه المنطقة عدا زوال إسرائيل" (صحيفة واشنطن بوست، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠).

إلا أن حكومتي الجمهورية العربية السورية ولبنان تؤيدان وتشجعان حزب الله علنا. وقد أكد رئيس الوزراء اللبناني سليم الحص في الأسبوع الماضي فقط أننا "نساند المقاومة رسميا،" وذلك في مقابلة أجرته معه صحيفة الأهرام المصرية (وكالة الأنباء الفرنسية، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠). بل وأثنى رئيس وزراء لبنان على "جهاد" حزب الله. (صوت لبنان، ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩).

وأود أن أشير إلى أن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، ينص على أن السيادة تنطوي على مسؤولية عدم السماح بتنظيم وإعداد أعمال إرهابية في إقليم أي دولة أو شنها منه. ويتعارض الدعم المتعمد لحزب الله وتسليحه تعارضا مباشرا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) والأعراف الدولية.

ويجدر بالذكر أيضا أن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) لا يشير فقط إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، وإنما يشير أيضا إلى إعادة السلام والأمن الدوليين وعودة السلطة الفعلية لحكومة لبنان في المنطقة. وتتنافى الرغبة المعلنة لحكومة لبنان في استضافة هيكل أساسي إرهابي متشابك، والسماح بتعزيزه بانتظام، وتأييد عملياته ضد بلد مجاور، تعارضا كاملا مع قرار مجلس الأمن هذا.

إن سياسات لبنان، مقترنة برفضه التفاوض من أجل التوصل إلى حل سلمي، إلى جانب دعم الجمهورية العربية السورية ذاتها لحزب الله، لا يترك لإسرائيل من بديل سوى ممارسة حقها في الدفاع عن النفس وفقا للقانون الدولي.

إلا أننا نطلب إلى حكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية الامتناع عن مساندة أعداء السلام وإبداء الرغبة لمنع إراقة المزيد من الدماء، وذلك بمواجهة إسرائيل على طاولة التفاوض. ولا تزال هذه العملية تشكل الأمل الوحيد من أجل إحلال السلام والأمن على طول حدودنا ومنع الخسائر المفجعة في الأرواح.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ٤٣ و ١٦٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آرون جيكوب
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة